ترجمات

السودان على حافة الانهيار لماذا من المرجح أن تؤدي الحرب إلى تمزيق البلاد مجددًا؟*

بقلم: ماي حسن وأحمد كودودة

ترجمة: صفا مهدي عسكر

تحرير: د. عمار عباس الشاهين

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

5 أيار 2025

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

بعد عامين من القتال المدمر وصل النزاع الأهلي في السودان إلى حالة من الجمود الهش، منذ بداية عام 2025، حققت القوات المسلحة السودانية والمليشيات المتحالفة معها تقدمًا ملحوظًا ضد قوات الدعم السريع، وهي الميليشيا القوية المتهمة بارتكاب أعمال إبادة جماعية، حيث تتنافس الفصيلان على السيطرة على البلاد. وبحلول أواخر اذار استعادت القوات المسلحة السودانية العاصمة الخرطوم، وتمكنت من استعادة القصر الرئاسي وطردت معظم مقاتلي قوات الدعم السريع من المدينة، ومع ذلك من غير المرجح أن تتمكن القوات المسلحة السودانية من هزيمة قوات الدعم السريع بشكل كامل، إذ لا تزال هذه الميليشيا تسيطر على نحو ربع الأراضي السودانية خاصة في الغرب. من جهة أخرى يبدو أن قوات الدعم السريع غير قادرة على استعادة الأراضي التي فقدتها في المناطق الشرقية والشمالية والوسطى، وهي تركز الآن على تعزيز قبضتها على منطقة دارفور الشاسعة، وعلى الرغم من أن القتال قد تراجع خلال الأسابيع الماضية فإنه يشهد تصاعدًا جديدًا في عاصمة ولاية شمال دارفور الفاشر، آخر معقل للقوات المسلحة السودانية في غرب السودان.

نظرًا للاستقرار النسبي في خطوط الجبهة تشير السوابق التاريخية إلى أن الوقت الحالي قد يكون الأنسب للتهدئة أو حتى للمفاوضات من أجل السلام، ففي العديد من النزاعات الإفريقية السابقة كان الجمود العسكري يدفع الفاعلين الدوليين إلى السعي نحو المفاوضات كما حدث في عام 2005، عندما أفضت المحادثات المدعومة من الولايات المتحدة إلى إنهاء الحرب الأهلية السودانية الثانية بعد أكثر من عقدين من القتال بين المتمردين الجنوبيين وحكومة الخرطوم. في الواقع قد يبدو أن تقسيم السودان قانونيًا كما حدث في انفصال جنوب السودان عام 2011، هو الخيار الأقل سوءًا وبالتأكيد يحتاج الشعب السوداني إلى فترة من الراحة فقد تسببت الحرب الأخيرة في تدمير البلاد، حيث قُتل نحو 150,000 سوداني وشُرد ما يقرب من 13 مليون شخص وواجه حوالي 25 مليون شخص خطرًا شديدًا من انعدام الأمن الغذائي أو المجاعة.

ومع ذلك فإن أي أمل في أن تؤدي المفاوضات إذا تم التوصل إليها إلى سلام دائم في الحرب الأهلية السودانية الحالية يبدو بعيد المنال، فقد عمقت هذه الحرب الانقسامات الإثنية والإقليمية القائمة كما أن الفظائع التي ارتكبتها قوات الدعم السريع على وجه الخصوص جعلت المفاوضات غير مقبولة لدى العديد من داعمي القوات المسلحة السودانية، في الوقت نفسه هناك مجموعة واسعة من الفاعلين بما في ذلك بعض الدول الأجنبية القوية التي لديها مصالح في بقاء الفصائل التي دعمتها قوية قدر الإمكان، مما يصعب التوصل إلى تسوية سلام تفضي إلى حكومة واحدة.

ولكن التاريخ يشير بقوة إلى أن أي نوع من التجزئة الإقليمية لن يؤدي إلى الاستقرار، لم يُخفف انفصال جنوب السودان من الصراع الذي يلتهم المنطقة بل على العكس فقد نقل الحرب إلى مكان آخر حيث تفرقت الجماعة المتمردة التي كانت تحارب الخرطوم وبدأت فصائلها تتقاتل فيما بينها، وإذا استمر الطرفان المتحاربان في رفض

* Mai Hassan and Ahmed Kodouda, Sudan Is Unraveling Why War Is Likely to Once Again Tear the Country Apart, FOREIGN AFFAIRS, April 30, 2025.

وقف إطلاق النار أو إجراء محادثات السلام فقد ينشأ وضع مشابه لما حدث في ليبيا واليمن تقسيم فعلي حيث يبقى السودان موحدًا بالاسم فقط، ستتكون مراكز قوة متنافسة في أجزاء مختلفة من البلاد وستستمر العديد من الجماعات التي تحارب اليوم إلى جانب الجماعات الجديدة التي من المحتمل أن تظهر في القتال.

انقسامات طويلة

الحرب الأهلية السودانية الحالية ليست نزاعًا بسيطًا ذو طرفين، فقد بدأت على أنها صراع بين فصيلين داخل جهاز الأمن السوداني هما القوات المسلحة السودانية بقيادة عبد الفتاح البرهان وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو المعروف أيضًا بحميدتي، كان البرهان وحميدتي قد تحالفا للإطاحة بالحكومة الانتقالية التي تشكلت بعد الإطاحة بالدكتاتور السوداني عمر البشير في عام 2019، لكنهما تحولا ضد بعضهما في نيسان 2023. على مدار عامين تطور هذا الصراع إلى حرب أكبر تشمل العديد من الجماعات السودانية وراعين دوليين ذوي موارد كبيرة مثل مصر وإيران وروسيا والسعودية وتركيا والإمارات العربية المتحدة، ظهرت ميليشيات جديدة للانضمام إلى كل فصيل وانحازت جماعات مسلحة قديمة إلى جانب القوات المسلحة السودانية أو قوات الدعم السريع، تشمل هذه الجماعات القديمة الميليشيات القبلية والإقليمية الكبرى مثل "جيش تحرير السودان" و"حركة العدالة والمساواة"، وكلاهما يقع في منطقة دارفور ويتحالف مع القوات المسلحة السودانية بالإضافة إلى "حركة تحرير السودان - الشمال"، وهي قوة متمردة قديمة تحالفت مع قوات الدعم السريع.

لا يدعي أي من الطرفين القوات المسلحة السودانية أو قوات الدعم السريع أنه يخوض الحرب لأسباب أيديولوجية، على الرغم من أن قيادة القوات المسلحة السودانية قد وصفت قتالها كمعركة غير طائفية من أجل بقاء الدولة السودانية، فإن الإسلاميين قد هيمنوا على صفوف الضباط الكبار فيها لمدة تقارب أربعة عقود. بعد أن قامت حكومة البشير بتسليح ميليشيات الجنجويد لمواجهة تمردات الجماعات غير العربية في دارفور قامت في عام 2013 بتنظيم هذه الميليشيات بشكل رسمي تحت مسمى قوات الدعم السريع، على الرغم من أن الميليشيات التابعة لقوات الدعم السريع قد وُجهت إليها اتهامات موثوقة بالإبادة الجماعية، فإن قوات الدعم السريع الآن قد تبنت نفس مزاعم التهميش والحرمان التي كانت قد طرحتها الجماعات المتمردة الإثنية التي كانت قد كُلفت بمكافحتها.

في الواقع يعد واحد من المحفزات الرئيسية لهذه الحرب الحالية هو ثروات السودان الهائلة من المعادن والزراعة، يمتلك السودان احتياطيات ضخمة من الذهب ويعد ثاني أكبر دولة في إفريقيا من حيث الأراضي الصالحة للزراعة ويخوض العديد من المصالح المحلية والدولية صراعًا للسيطرة على هذه الموارد، بالإضافة إلى ذلك قامت جماعات أصغر بالانضمام إلى أحد الفصيلين لخوض صراعات محلية على السلطة أو لتأمين ثروات شخصية على سبيل المثال انحاز قائد حركة العدالة والمساواة جبريل إبراهيم إلى جانب القوات المسلحة

السودانية جزئيًا للحفاظ على دوره المربح كوزير للمالية في السودان.

من الناحية الظاهرة فإن حقيقة أن الحرب الأهلية السودانية مدفوعة بالمصالح المادية بدلاً من الأيديولوجية تجعل إمكانية التوصل إلى تسوية تفاوضية تبدو أكثر قابلية للتحقق حتى وإن كانت المفاوضات معقدة، إذا حصل كل فصيل رئيسي على شيء ملموس يريده – مثل توزيع concessions للموارد الطبيعية أو المناصب الوزارية بين المتحاربين – يمكن أن يتوقف القتال، افتراضًا قد يدفع الجمود العسكري الأطراف إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات. تمتلك القوات المسلحة السودانية المزيد من الجنود والقوة الجوية ولكن قوات الدعم السريع تتمتع بخبرة قتالية كبيرة ومهارات في تكتيكات التمر، مما يمنحها ميزة في القتال داخل المدن كما يتضح من قدرتها على السيطرة على الخرطوم ومدن كبيرة أخرى لمدة عامين، تم إجراء العديد من جولات المفاوضات بما في ذلك المحادثات الرسمية التي قادتها السعودية والولايات المتحدة، والمحادثات السرية التي سهلتها مصر والإمارات العربية المتحدة، ولكن كل محاولة فشلت.

من الخارج إلى الداخل

أدى السعي لحل النزاع السوداني إلى فهم خاطئ لديناميكيات الصراع، فرغم أنه لا يمكن لأي طرف القضاء على الآخر فإن كلًا من القوات المسلحة السودانية (SAF) وقوات الدعم السريع (RSF) تمكنتا من إحراز مكاسب إقليمية والتمسك بها في المناطق التي تعتبرها الدوائر المحلية والدولية الأكثر أهمية، وعلى الرغم من تراجع حدة القتال لا يزال العديد من اللاعبين الرئيسيين في الحرب غير مستعدين للمشاركة في تسوية قد تنهي تدفق الأرباح الناتجة عن آلات الحرب التي يسيطرون عليها.

في البداية سعى الطرفان إلى الحصول على الدعم الخارجي لتمويل جهودهما الحربية، وقد حافظت الإمارات العربية المتحدة على العلاقة التي نشأتها مع قوات الدعم السريع بين عامي 2015 و2019، حيث قامت بتوظيف جنود من هذه القوات كمرتزقة في اليمن. ومن أجل تأمين ممر تصدير للبضائع السودانية أرسلت أبوظبي رحلات شحن مليئة بالأسلحة المتطورة والطائرات المسيرة والمركبات المدرعة إلى قوات الدعم السريع عبر تشاد جارتها الغربية. من جانبها تسعى مصر إلى ضمان حليف متعاطف في الخرطوم لتعزيز نفوذها على النيل في مواجهة جهود إثيوبيا للهيمنة على هذه المسار المائي الحيوي، وفي هذا السياق أرسلت القاهرة مساعدات عسكرية إلى القوات المسلحة السودانية كما يقال إنها شاركت في شن ضربات جوية ضد قوات الدعم السريع، كما تعتمد مصر على الموارد السودانية التي غالبًا ما يتم تهريبها لدعم اقتصادها المتعثر.

دول أخرى أيضًا دعمت أحد الأطراف، ورغم أن السعودية قد أعلنت عن دورها كوسيط للسلام، إلا أنها ضمناً قد انحازت إلى جانب القوات المسلحة السودانية خلال جولات المفاوضات السابقة، جزئيًا بسبب منافستها الإقليمية مع الإمارات العربية المتحدة. كما سعت القوات المسلحة السودانية إلى الحصول على دعم من روسيا،

التي ترغب في إقامة قاعدة عسكرية على البحر الأحمر، وتمكنت مؤخرًا من الحصول على طائرات مسيرة من إيران وتركيا، وهما دولتان تسعيان أيضًا لتعزيز نفوذهما في الممرات البحرية المجاورة.

بالنسبة لهذه القوى الدولية لا يختلف الجمود غير الرسمي عن السلام المفاوض، طالما أن مناطق السيطرة لكل تحالف تبقى ثابتة إلى حد كبير يمكن استمرار الأنشطة الاقتصادية التي تهم هؤلاء الداعمين دون الحاجة إلى التفاوض على حلول سياسية معقدة، وبالتالي يمكن للقوى الأجنبية الحفاظ على خطوط إمداد مربحة دون التعرض للأعباء المرتبطة بالتعامل مع دولة شرعية (مثل الالتزامات الجمركية والضرائب) أو الاحتجاجات الشعبية ضد استغلال الموارد التي تفيد قلة من النخبة.

الروابط الضعيفة

ربما تكون أكبر العوائق أمام تحقيق سلام تفاوضي في السودان هي العوائق الداخلية، فكل تحالف واسع هش للغاية وقابل للانقسام والصراعات الداخلية، نظرًا لأن القوات المسلحة السودانية (SAF) وقوات الدعم السريع (RSF) لا تمتلكان هوية عرقية أو طائفية صارمة ولا مهمة أيديولوجية معلنة فإن القليل من العوامل تضمن ولاء الميليشيات الصغيرة المتحالفة معهما سوى الموارد التي تحصل عليها حاليًا. لقد تميزت الحرب بالفعل بالعديد من الانشقاقات البارزة مثل انشقاق أبو عاقلة كيكال وقواته "درع السودان"، حيث بدأ كيكال بالتحالف مع القوات المسلحة السودانية ثم انشق إلى قوات الدعم السريع في منتصف عام 2023، وكان له دور بارز في تمكن الميليشيا من السيطرة على ولاية الجزيرة في وسط السودان، لكن عندما استعادت القوات المسلحة السودانية المنطقة في أواخر عام 2024، عاد إلى التحالف مع القوات المسلحة.

يُصعِب هذا الصراع البسيط الذي يُصوّر على أنه نزاع بين العرب والأفارقة لأن هذا النزاع قد تخطى الروابط العرقية مما يجعل كل تحالف أقل قوة، ففي تشرين الاول 2024 على سبيل المثال عندما استعادت القوات المسلحة السودانية ولاية الجزيرة هاجم بعض الجنود التابعين لها والمليشيات المتحالفة معها جماعات عرقية غير عربية، وفي محاولة للانتقام وحماية الجماعات غير العربية الأخرى اندلعت اشتباكات بين قوات جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة في ولاية الجزيرة مع الميليشيات العربية المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية، رغم أن هاتين المجموعتين تتعاونان رسميًا مع القوات المسلحة السودانية.

إلى درجة استمرار تغير السيطرة الإقليمية بين الأطراف قد يؤدي ذلك إلى مزيد من الانشقاقات، إن انسحاب قوات الدعم السريع مؤخرًا من وسط السودان يشير إلى أن الميليشيا قد تكون مستعدة للتنازل عن تلك الأراضي للتركيز على تعزيز قبضتها على دارفور، وهذا سيترك المجموعتين الرئيسيتين في دارفور المتحالفتين مع القوات المسلحة السودانية وهما جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة بدون أي أرض تحت سيطرتهما مما يجعل الانشقاق أمرًا مغريًا، هذه الديناميكيات المعقدة تعقّد محادثات السلام حيث غالبًا ما يكون من غير

الواضح ما الذي يمكن أن تقدمه كل طرف. حتى إذا تم التوصل إلى هدنة قصيرة المدى فإن التنوع الكبير بين المجموعات العرقية والمعسكرات الأيديولوجية التي تحالفت مع كل طرف يجعل استعادة التماسك الاجتماعي أكثر صعوبة، حتى قبل الحرب الأهلية كانت المصالح المتداخلة في السودان معقدة، وبعد عامين من الحرب أصبح الخطوط الفاصلة أكثر صلابة وأصبحت الانقسامات أكثر عاطفية.

سباق المصالح

إن تقسيم السودان الفعلي قد بدأ بالفعل، تشير خريطة السيطرة الإقليمية في السودان اليوم إلى بلد منقسم حيث يسيطر قوات الدعم السريع على الغرب – باستثناء مدينة الفاشر عاصمة شمال دارفور – بينما تسيطر القوات المسلحة السودانية على الشرق والشمال والوسط، وفي شباط 2024 في نيروبي وقعت قوات الدعم السريع وشركاؤها اتفاقية دستورية انتقالية تمهد الطريق لإعلان حكومة موازية على الأراضي التي يسيطرون عليها.

قد يبدو تقسيم البلاد أمرًا جذابًا ظاهريًا ولكن من غير المحتمل أن يجلب السلام الدائم، فكل من تحالفات القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع هشة، ويتضمن التحالف الجديد لقوات الدعم السريع حلفاء غير متجانسين مثل حركة تحرير السودان - الشمال (SPLM-N) العلمانية بالإضافة إلى مجموعة من الفصائل المنشقة من الطرق الصوفية التي ترفض العلمانية كأداة سياسية، أما تحالف القوات المسلحة السودانية فيشمل مجموعات مسلحة علمانية وميليشيات إسلامية متحالفة مع جماعة الإخوان المسلمين لكن أبرز داعميها الدوليين مثل مصر والسعودية يعارضون الإخوان بشدة. علاوة على ذلك فإن أي كيانات سياسية جديدة ستكون غير متماسكة عرقيًا، ستعقد مهمة إدارة المناطق المتنوعة من السودان خاصة في الأراضي التاريخية المهمشة التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع بسبب ضعف المؤسسات الدولة السودانية أو غيابها، وإذا انقسمت البلاد أكثر ستكون الكيانات الناشئة – واحدة منها غير ساحلية – أقل قدرة على البقاء اقتصاديًا مما لو بقيت موحدة، بالإضافة إلى ذلك فإن كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع تتحولان بعيدًا عن المعارك البرية وتسعى كل منهما إلى زعزعة استقرار مناطق سيطرة الطرف الآخر عبر الضربات الجوية أو الهجمات بالطائرات المسيرة مما يجعل البلاد بأسرها أكثر صعوبة في الحكم.

من المفارقات أن درجة التجزؤ العالية التي تجعل من الصعب تحقيق حكومة موحدة في السودان هي نفسها التي تجعل أي حل يقسم البلاد ويؤسس حكومات متعددة غير مستقر، في الوقت الحالي سيكون من الصعب على كل من التحالفات الواسعة تحديد منطقة متواصلة من الأراضي التي سيكون داعموها راضين عن الاحتفاظ بها والمناطق التي يمكنهم التخلي عنها، وبالنظر إلى العديد من الاتهامات بجرائم الحرب ضد كل طرف فإن أيًا من التحالفين لا يمكنه أن يتباهى بتفويض صلب للحكم داخل الأراضي التي يسيطر عليها.

نظرًا لأن الصراع مدفوع إلى حد كبير بالنضال من أجل السلطة الإقليمية والموارد بدلاً من رؤية سياسية أكبر للبلاد، فمن المرجح أن تظل التحالفات تتغير وأن تستمر الميليشيات في الانشقاق وأن تتشكل جماعات منشقة جديدة، وللأسف بدلاً من السلام أو التقسيم فإن المستقبل الأكثر احتمالاً للسودان هو مزيد من الحرب.